

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٧٤**

الجمعة، ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد نيبينزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبنغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org) Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1816708 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق للمجلس

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم مجلس الأمن، بسعادة السفيرة يوانا فرونيتسكا، الممثلة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة، على اضطلاعها برئاسة المجلس خلال شهر أيار/مايو. وأنا على يقين من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء مجلس الأمن، عندما أعرب عن بالغ التقدير للسفيرة فرونيتسكا وفريقها على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس، خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين المراقبة في الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتين S/2018/516 و S/2018/520، اللتين تتضمنان نصي مشروعي القرارين اللذين قدمتهما الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، على التوالي.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار S/2018/516. أعطي الكلمة في البداية، لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، أود أن أتقدم لكم بتهاني الخالصة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأتمنى لكل التوفيق في إدارة أعماله، كما أود أيضا أن أنضم لكم من أجل تقديم الشكر لسعادة السفيرة يوانا فرونيتسكا، ممثلة بولندا الدائمة لدى الأمم المتحدة، على رئاستها المتميزة والمهنية العالية التي أبدتها خلال رئاستها للمجلس الشهر الماضي، والذي كان شهرا حافلا بالأعمال.

عقدنا طوال الأسبوعين الماضيين، جولتين من المفاوضات المطولة على مستوى الخبراء، وبمشاركة جميع الدول الأعضاء إلى جانب الاجتماعات التي عقدناها على المستوى الثنائي مع جميع الدول الأعضاء، وجميع هذه الاجتماعات قد اتسمت بشفافية عالية وبشمولية كاملة، واستمعنا من خلالها إلى جميع الملاحظات والتعديلات، التي طرحت وتم التعامل معها بعناية تامة، وبمراعاة لجميع الشواغل. ونتقدم هنا بالشكر إلى جميع أعضاء المجلس على الروح الإيجابية والمشاركة البناءة خلال مرحلة إعداد مسودة مشروع القرار، الذي نضعه أمامكم اليوم للتصويت عليه، وندعو جميع أعضاء المجلس إلى تأييده لكونه تضمن لغة متفقا عليها أساسا، وردت في مشاريع قرارات سابقة وبيانات رئاسية، ولأنه يدعو إلى احترام جميع الأطراف للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية السكان المدنيين، ويؤكد من جديد ضرورة اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان سلامة المدنيين، ولضمان حمايتهم، وكفالة المساءلة عن جميع الانتهاكات.

ويؤكد على الالتزام باحترام القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف وفقا للمادة ١ من اتفاقيات جنيف. كما يطلب من الأمين العام النظر في الأحداث الأخيرة في الأراضي المحتلة وتقديم تقرير خطي في أقرب وقت ممكن في موعد أقصاه ٦٠ يوما من اعتماد مشروع القرار هذا، الذي يحتوي على جملة أمور منها اقتراحات حول سبل ووسائل ضمان سلامة وحماية

السكان المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بآلية الحماية الدولية.

ونجدد دعوتنا، للدول الأعضاء، إلى تأييد مشروع القرار هذا في هذه الظروف الدقيقة.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئ الاتحاد الروسي على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. وأشكر البعثة البولندية ما كل ما قامت به الشهر الماضي وعلى المساعدة على تسيير جميع الأمور بشكل سلس. وقبل أن أبدأ، أود أن أوضح لزميلي الكويتي أنهم لم يأخذوا بعين الاعتبار تعديلات الجميع، إذ أن لنا عددا منها، وهناك شواغل في مجلس الأمن بشأن أنه لم يرد ذكر حماس في مشروع القرار (S/2018/516).

فمشروع القرار الذي قدمته الكويت يمثل نظرة أحادية الجانب إلى ما حدث في غزة في الأسابيع الأخيرة. وينبغي لكل من يهتم بعملية السلام أن يصوت معارضا له. ولكن لا يخطئن أحد: بغض النظر عن تصويت الآخرين، فإن الولايات المتحدة ستعارض مشروع القرار وسنستخدم حق النقض ضده إذا لزم الأمر.

تتحمل جماعة حماس الإرهابية المسؤولية الرئيسية عن الظروف المعيشية الصعبة في غزة. فحماس هي التي عملت كحكومة أمر واقع في غزة على مدى السنوات الـ ١١ الماضية. وحماس هي التي ما فتئت تحول المساعدة الإنسانية على الدوام إلى هياكل أساسية عسكرية وإلى بناء الصواريخ بدلا من المدارس وإلى تشييد أنفاق الإرهاب بدلا من المستشفيات. وقد هاجمت حماس ذات نقاط الوصول إلى المساعدات الإنسانية في غزة التي تشكل شرايين حياة للشعب الفلسطيني. وحماس وحلفاؤها هم الذين أطلقوا الصواريخ – ٧٠ منها على الأقل في هذا الأسبوع وحده، بشكل عشوائي – على المجتمعات المحلية الإسرائيلية. وحماس هي التي حرضت على أعمال العنف على السياج الحدودي، وعملت عمدا على تسلل مقاتليها الإرهابيين وسط المدنيين الأبرياء مستخدمة الناس الأبرياء دروعا بشرية. وحماس هي التي تدعو علانية إلى تدمير دولة إسرائيل. وحماس هي التي ترفض التعاون مع السلطة الفلسطينية لتحقيق الوحدة في السعي إلى تحقيق السلام. ومع ذلك فإن مشروع قرار الكويت لا يشير إلى حماس – لا إشارة على الإطلاق.

وبدلا من ذلك يضع مشروع القرار كل اللوم على إسرائيل. والكويت، في واقع الأمر، تلوم إسرائيل على إطلاق حماس صواريخ على ملعب لرياض الأطفال في إسرائيل. إنها تتجاهل بسهولة حقيقة أنه ليست هناك ولا مستوطنة إسرائيلية واحدة في غزة – ولم توجد أي منها هناك منذ عام ٢٠٠٥. إنها تتجاهل حقيقة أن أغلبية الذين قتلوا على يد قوات الدفاع الإسرائيلية في الأسابيع الأخيرة، وفقا لمسؤولي حماس أنفسهم، كانوا أعضاء في جماعة حماس الإرهابية، لا مدنيين مسالمين. وأخيرا، فإن مشروع القرار يؤدي إلى استمرار التحيز ضد إسرائيل، الأمر الذي ظل يشكل سمة مميزة للأمم المتحدة منذ وقت طويل.

إن مثل مشاريع القرارات هذه هي التي تقوض مصداقية الأمم المتحدة في التعامل مع النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ونظرا لأن مشروع القرار هذا غير دقيق بدرجة كبيرة في وصفه للأحداث الأخيرة في غزة، ولأنه يضر بأي جهود ترمي إلى تحقيق السلام، فإن الولايات المتحدة ستعارضه وستستخدم حق النقض ضده إذا لزم الأمر. غير أن هنالك بديل.

فبالنسبة لمن تمكنوا من حمل أنفسهم على الاعتراف بحقيقة أن إرهاب حماس يشكل عاملا كبيرا في الاضطرابات الأخيرة وفي الأوضاع المزرية في غزة، فإننا نعرض مشروع قرار منفصل (S/2018/520). ومشروع القرار هذا يلقي المسؤولية على من يجب أن تلقى عليه. وهو يشمل العديد من السمات التي يفتقر إيها مشروع قرار الكويت. إنه يدين الإطلاق العشوائي للصواريخ من جانب حماس ضد المجتمعات المدنية الإسرائيلية.

وهو يدين تحويل حماس الموارد إلى هياكل أساسية عسكرية. وهو يطالب بأن توقف حماس جهودها المتعمدة لتعريض المدنيين الفلسطينيين للخطر على السياج الحدودي. إننا نعطي أعضاء مجلس الأمن، بتقديم مشروع القرار هذا، خيارات إضافية.

فيمكنهم أن يختاروا إدانة الإرهابيين المسؤولين عن التحريض على العنف في غزة وضد إدانة بلد على التصرف دفاعا عن النفس، تماما كما يمكن لأي منا أن يفعل. ويمكنهم أن يختاروا الإدلاء بأصواتهم بطرق تدين الطرفين كليهما أو لا تدين أي منهما. وأخيرا، يمكنهم أن يختاروا التصويت لصالح مشروع القرار الكويتي وضد مشروع القرار الأمريكي. وبذلك، سيوضحون بجلاء أنهم يعتقدون أن كل المسؤولية تقع على إسرائيل ولا تقع أي منها على مجموعة حماس الإرهابية.

إن الحالة في غزة مأساوية حقا. ولا ينبغي لأحد أن يعيش في ظل هذه الظروف. وتظل الولايات المتحدة مصممة تماما على تحقيق اتفاق السلام الطويل الأجل بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن شأن اتفاق كهذا أن يفيد منطقة الشرق الأوسط بأسرها، وبصفة خاصة جدا الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. غير أن الشرط الضروري للسلام هو الاعتراف بالحقائق. ومن بين هذه الحقائق أن حماس تشكل عقبة رئيسية أمام السلام. إنها تدير غزة وهي تستخدم مواردها، لا لمساعدة أهالي غزة، ولكن لشن الحرب ضد إسرائيل.

وثمة حقيقة رئيسية أخرى هي أنه عندما تميل الأمم المتحدة إلى تغليب الإرهابيين على إسرائيل، كما يفعل مشروع القرار الكويتي، فإنها فقط تجعل من التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع أمرا يصعب الوصول إليه. إننا نشجع مجلس الأمن بقوة على التصويت معارضا لمشروع قرار الكويت وإلى التسليم بالشواغل إزاء حماس بالتصويت مؤيدا لمشروع قرار الولايات المتحدة. ولكل من يجلس حول هذه الطاولة خيار يتخذه – إما دعم حماس أو لا. فهذا التصويت سيبين كل شيء.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2018/516 الذي قدمته الكويت.

أجرى تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، والسويد، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكازاخستان، وكوت ديفوار، والكويت.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وبولندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): حصل مشروع القرار على ١٠ أصوات مؤيدة مقابل صوت واحد، مع امتناع أربعة أعضاء عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد العتيبي (الكويت): لقد قدمنا مشروع القرار (S/2018/516)، الذي لم يتمكن مجلس الأمن من اعتماده بسبب استخدام حق النقض من جانب الولايات المتحدة، نيابة عن مجموعة الدول العربية، وبصفتنا العضو العربي في مجلس الأمن. وكذلك تم دعم مشروع القرار هذا وتأييده من قبل منظمة التعاون الإسلامي في مؤتمر القمة الاستثنائي الطارئ الذي عقد في اسطنبول مؤخرا. ونأسف لعدم تمكن المجلس من اعتماد مشروع القرار، الذي ينص على توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، الذي أثبتت الأيام القليلة الماضية أنه أحوج

ما يكون في هذه الظروف المأساوية إلى تحريك ضمائرنا لتأمين الحماية التي يستحقها أمام المجازر التي ارتكبت بحقه من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

ليس منذ انطلاق المظاهرات السلمية الأخيرة فحسب، بل طوال الخمسة عقود الماضية، دون اكتراث للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا يفوتنا هنا أن نشكر جميع الدول التي صوتت لصالح مشروع القرار على مواقفها المبدئية والداعمة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن الرسالة التي وجّهها مجلس الأمن اليوم برفضه مشروع القرار هو أن سلطة الاحتلال الإسرائيلي دولة مستثناة من القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، ومستثناة من المحاسبة والإدانة، وأن الشعب الفلسطيني حتى بعد الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة لأبسط حقوقه الأساسية، لا يستحق حتى النظر في آلية لتوفير الحماية الدولية له، على الرغم من تأكيدات المجلس وحرصه والتزامه بحماية المدنيين وفقا لكثير من القرارات التي أصدرها، وأن الأحداث الأخيرة التي راح ضحيتها العشرات من المدنيين وآلاف الجرحى، من بينهم أطفال ونساء، لا تستحق حتى إجراء تحقيق مستقل وشفاف لتحديد المسؤول عنها على الرغم من أن الجميع يعرف من هو المعتدي ومن المسؤول عن ذلك.

إن عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته وإلزام السلطة القائمة بالاحتلال على تنفيذ قرارات مجلس الأمن لا شك بأنه سيؤدي إلى تفاقم الأوضاع في الأراضي المحتلة، ويزيد من مشاعر الإحباط واليأس لدى الشعب الفلسطيني، وهذا بلا شك سيساهم بدوره في استمرار التوتر وعدم الاستقرار وتصاعد أعمال العنف وتغذية مشاعر الكراهية والتحريض والتطرف.

وهنا أود أن أقتبس من التساؤلات التي تم توجيهها إلى العالم أجمع من قبل حضرة صاحب السمو أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، في كلمته أمام الدور الاستثنائية السابعة لمؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في اسطنبول بتاريخ ١٨ أيار/مايو ١٨ الماضي.

”لماذا تستمر معاناة الشعب الفلسطيني، لماذا نتجاهل ولا ننفذ قرارات مجلس الأمن؟ لماذا يقف المجتمع الدولي عاجزا عن حل هذه القضية؟ لماذا تتمكن إسرائيل من الإفلات من العقاب؟ لماذا كل هذه الأرواح تزهق وهذه الدماء تسال أمام الصمت المطبق للضمير العالمي؟“

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، وأنضم إلى زملائي في الترحيب بكم في رئاسة المجلس لهذا الشهر. وتتطلع المملكة المتحدة إلى العمل مع الاتحاد الروسي. وأشكر بولندا على رئاستها الممتازة للمجلس.

لا يزال يساور المملكة المتحدة القلق العميق إزاء الوضع في غزة. وندين أعمال العنف من جانب حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وغيرهما من المنظمات الإرهابية، ونعرب عن إدانتنا لها دون تحفظ. لقد شهدنا مؤخرا شن هجمات غير مقبولة بمدافع الهاون وهجمات صاروخية من غزة على إسرائيل. وتقوض مثل هذه الأفعال الإرهابية المدمرة جهود السلام، ويجب أن تتوقف. لقد شهدنا في الأسابيع الماضية أعمال العنف واستغلال حماس للاحتجاجات السلمية، علاوة على إطلاق النار بالذخيرة الحية بصورة مثيرة للقلق. ومنذ عام ٢٠٠١ صنفت المملكة المتحدة الجناح العسكري لحركة حماس بأنه منظمة إرهابية وفرضت جزاءات قائمة على كبار مسؤولي حماس.

وأدت أعمال العنف الأخيرة إلى خسائر مأساوية في الأرواح يزيد عددها على ١٠٠ فلسطيني، ونؤكد من جديد أن هناك حاجة ملحة لإثبات الحقائق المحيطة بالأحداث التي وقعت خلال الأسابيع الماضية. ويجب أن يدفعنا استمرار تدهور

الوضع في غزة إلى التركيز على الكيفية التي يمكننا بها العمل بصورة عاجلة لأجل حل المسائل التي طال أمدها بين إسرائيل والشعب الفلسطيني.

وما برحت المملكة المتحدة تؤيد منذ أمد طويل الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة بشأن المسائل الإسرائيلية – الفلسطينية. ولذلك، فإن من المؤسف أن يتضمن مشروعا القرار اليوم S/2018/516 و S/2018/520 عناصر إما تفتقر إلى التوازن أو أنها غامضة إلى حد يجعلهما غير صالحين للتطبيق. فعلى سبيل المثال، لم يحدد النص الكويتي أسماء الجهات الإرهابية، بما في ذلك حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، بينما يخاطر الاقتراح الذي تضمّنه بإنشاء آلية دولية للحماية بتقديم توقعات غير واقعية. وندين حماس بينما نعرب عن أسفنا في الوقت نفسه على أن النص الأمريكي لا يشير بصورة كافية إلى مسؤولية إسرائيل والتزاماتها إزاء غزة. وعليه، تمتنع المملكة المتحدة عن التصويت على مشروعي كلا القرارين.

وقد بينتُ الأساس المنطقي الذي بني عليه موقفنا من حيث المبدأ وينبغي ألا يفسر بأي صورة أخرى.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أهنئ بولندا على رئاستها الممتازة لمجلس الأمن في شهر أيار/مايو. وأهنئ روسيا على تولي الرئاسة وأتمنى لها كل النجاح.

ونعرب عن أسفنا لعجز مجلس الأمن عن التوصل إلى نص توافقي حتى الآن. وبما تقتضيه الواقعية والبراغماتية، وبغض النظر عن التباينات المحتملة بيننا بشأن المحتوى، من الذي يستطيع أن يجادل بأن خطورة الحالة في غزة والأخطار التي تهدد الاستقرار الإقليمي التي تترتب عليها لا تتطلب أن يبعث المجلس رسالة قوية بشأنها؟

ونثير هنا مسألة من صميم مسؤولية المجلس – دوره المعترف به في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسلم والأمن، فضلا عن دوره التاريخي في النزاع بين إسرائيل وفلسطين. فالمجلس، هو الهيئة التي ما تزال تواصل على مدى عدة عقود تحديد المعايير الرئيسية لحل النزاع إلا أن تلك المعايير نفسها قد أصابها الضعف من جراء المبادرات والأفعال الأحادية الجانب. وإذا فشل المجلس في الاضطلاع بمسؤولياته اليوم، فمن الذي سيتولاها؟

وما زال المجلس صامتا حتى بعد مرور شهرين قُتل فيهما ما يزيد على ١٢٠ شخصا وبلغ عدد المصابين بالرصاص ٤٠٠٠ شخص، ووصل خطر تصعيد الحالة في غزة إلى مستوى لم يصل إليه منذ عام ٢٠١٤ حيث شهدنا إطلاق العشرات من الصواريخ من غزة على الأراضي الإسرائيلية خلال الأيام الأخيرة. ومع ذلك يزداد صمت المجلس إلى حد يقرب إلى الصمم. وذلك أمر مرفوض ويصعب فهمه. فهو مرفوض من جانب الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، بوصفهما أول ضحايا النزاع، ثم إنه غير مفهوم بالنسبة للعالم الذي ينظر إلينا ويصدر أحكاما قاسية على تقاعسنا في مواجهة هذه الموجة الجديدة من النزاع في منطقة الشرق الأوسط. وأخيرا، فهو ذو أثر كارثي على مصداقية المجلس وعلى التعددية بوجه أعم، مع أننا نؤمن بها اليوم أكثر من أي وقت مضى.

لقد كنا على استعداد للالتزام بالانخراط في مناقشة بناءة لجميع مشاريع النصوص المقدمة إلى أعضاء المجلس خلال الأشهر القليلة الماضية دون استثناء. وقد تكون هناك صعوبات في بعض النصوص ولكننا نؤمن تحديدا بإمكانية التغلب على تلك الصعوبات من خلال النقاش. ولدينا إيمان أيضا بإمكانية التوصل إلى توافق في الآراء بطريقة صبورة وعملية. وفي نهاية المطاف، فذلك من صميم مسؤوليتنا بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

لقد أتيحت لنا فرصة جديدة لكسر هذا الصمت عن طريق الانخراط في مناقشة مشروع القرار كما عرضته الكويت (S/2018/516). وقد حوى النص الأوّلي المقدم بعض

الصعوبات، ونحن ملتزمون – إلى جانب الأعضاء الآخرين في المجلس – بإجراء مناقشة مستفيضة بغية تحسين النص بشكل واضح. وذلك هو الشرط الذي وضعناه لكي نتمكن من تأييد النص.

ومن المؤكد أن النص النهائي ليس مثاليا، ونود أن يحدد بوضوح مسؤولية حماس وأن يدين إطلاق الصواريخ ضد إسرائيل، على سبيل المثال، ولكن أدت المشاورات المتعمقة التي أُجريت خلال الأسبوعين الماضيين إلى إدخال تحسينات كبيرة عليه. ويستجيب النص الذي أيدناه اليوم لحالة – لقي فيها خلال الأسابيع القليلة الماضية، وتحديدا في ١٤ أيار/مايو – ٦٠ شخصا حتفهم وشهدنا خلالها استخداما عشوائيا وغير متناسب للقوة. وتضمّن النص استياء من الحالة ودعا إلى احترام حق الاحتجاج السلمي، ودعا أيضا إلى اتخاذ تدابير الحماية في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في غزة. وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن هذا الموضوع في غضون شهرين.

غير أن النص لا يتوقف عند هذا الحد. فهو يستجيب، على الأقل جزئيا، للشواغل التي أعربنا عنها. وعلى سبيل المثال، يدين النص جميع أعمال العنف – بما في ذلك الأعمال الإرهابية – ضد المدنيين. ويدعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما يشجب أي أعمال من شأنها أن تعرض أرواح المدنيين للخطر ويدعو جميع الجهات الفاعلة إلى كفالة الحفاظ على الطابع السلمي للاحتجاجات. ولم يعد يلتزم الصمت إزاء الهجمات الصاروخية التي تستهدف المدنيين في الأراضي الإسرائيلية. كما يشير النص إلى ضرورة أن يراعي رفع الحصار المفروض على غزة، والذي يجب أن يحدث، الشواغل الأمنية للجميع. وكما يعلم المجلس، فإن فرنسا لن تساوم أبدا على أمن إسرائيل. وأخيرا، فإن النص يشجع المبادرات التي تسعى إلى إدخال تحسينات طويلة الأجل على الحالة الإنسانية في غزة، عملا بمقترحات المنسق الخاص للأمم المتحدة، السيد نيكولاي ملادينوف، فضلا عن إحراز تقدم ملموس في المصالحة بين الفلسطينيين.

ويُختتم النص بالدعوة إلى إعادة إطلاق عملية السلام من أجل التوصل إلى اتفاق بين الطرفين في إطار حل الدولتين. وجميع هذه العناصر، مثل استعدادنا لإتاحة المجال لمجلس الأمن كي يتحمل مسؤولياته، أفضت بنا إلى التصويت مؤيدين لمشروع القرار. فمغزى عملنا وجوهر الغرض من المجلس هو العمل من أجل التوصل إلى فهم مشترك والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى الشروع في هذا الطريق بحسن نية ومثابرة. وتتوقف مصداقية المجلس وعملنا الجماعي على ذلك.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد كازاخستان أن يهنئ الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن. ونتمنى لزملائنا كل النجاح في رئاسة أعمال المجلس في شهر حزيران/يونيه. كما نشيد بالسيدة فرونيتسكا وفريقها وبولندا، ككل، على قيادتهم الممتازة والاحترافية لأنشطة المجلس في الشهر الماضي.

صوتت كازاخستان مؤيدة لمشروع القرار الكويتي S/2018/516 الذي نوقش اليوم لأننا نؤمن بوجوب وقف أي شكل من أشكال العنف ضد المدنيين – بما في ذلك أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير. لقد أُزهقت أرواح، ولا يمكننا أن نظل صامتين.

إن مشروع القرار، بتناوله للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، يدعو إلى استخدام المساعي الحميدة للأمين العام وآليات الأمم المتحدة لصنع السلام في هذا السياق. وفي الوقت نفسه، فإن الوثيقة تدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي أعمال قد تزيد من حدة التوترات أو تؤدي إلى تصاعد النزاع على نحو لا يمكننا التعافي بعده. وبوصفنا أحد مؤيدي مشروع القرار، نود أيضا أن نعيد التأكيد على موقفنا المبدئي المؤيد لتسوية المنازعات

عن طريق الحوار السلمي وتدابير بناء الثقة والمفاوضات البناءة بين الدول على أساس المساواة في المسؤولية عن السلام والأمن.

وتدعو أستانا المجتمع الدولي والأطراف المتنازعة إلى بذل جهود جديدة بصورة عاجلة لتهيئة الظروف اللازمة لاستئناف مفاوضات ذات مصداقية من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، دون تأخير، تعيش جنبا إلى جنب في سلام ووئام مع إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وينبغي التوصل إلى ذلك الهدف على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، على النحو المطلوب في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

وأختتم بياني بدعوة جميع الأطراف إلى التوصل إلى أرضية مشتركة حيث إن السلام والأمن هما الحل الممكن الوحيد لهذه المسألة الصعبة.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأعتقد أن المجلس سيحرز تقدما جديدا تحت قيادتكم. وأود أن أشكر بولندا على إسهامها الهام في المجلس كرئيس للمجلس في الشهر الماضي.

في الوقت الحاضر، يتركز اهتمام العالم على الحالة المتوترة في فلسطين. وتعرب الصين عن بالغ القلق إزاء النزاع العنيف في المنطقة الحدودية من غزة، والذي تسبب في خسائر بشرية فادحة. ونحن نعارض أي عمل من أعمال العنف ضد المدنيين، وندعو إسرائيل وفلسطين، ولا سيما إسرائيل، إلى ممارسة ضبط النفس والمساعدة على نزع فتيل التوترات من أجل تفادي الخسائر البشرية.

وتمثل قضية فلسطين جوهر مسألة الشرق الأوسط. وقد مرت سبعة عقود ولكن لا تزال الحقوق والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني تخضع لمعاملة غير عادلة. ولا بد من تصحيح هذا الظلم التاريخي. ويجب على المجلس والمجتمع الدولي إعلاء شأن العدالة من خلال اتخاذ إجراءات سريعة استجابة للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية وتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والمفاوضات وتيسير الاستئناف المبكر للمحادثات بين الطرفين بغية تحقيق حل الدولتين الذي سيؤدي إلى التعايش السلمي بين البلدين.

ويجسد مشروع القرار الذي قدمته الكويت بشكل موضوعي الحالة الراهنة. وهو يساعد على حماية المدنيين الفلسطينيين من الأذى وفي تهدئة التوترات بين الجانبين. وتقدر الصين جهود الكويت الرامية إلى إيجاد أوسع توافق ممكن في الآراء بطريقة منفتحة وبناءة. وقد صوتت الصين مؤيدة لمشروع القرار الذي قدمته الكويت.

وأود أن أكرر التأكيد مجددا في هذا المقام على أن الصين ترحب بكل الجهود الرامية إلى المساعدة في تخفيف حدة الحالة بين الجانبين وتيسير التعجيل بتحقيق حل الدولتين والتعايش السلمي بين البلدين، وتؤيد هذه الجهود. وستواصل الصين متابعة المقترح المؤلف من أربع نقاط الذي طرحه الرئيس الصيني شي جين بينغ من أجل تحقيق تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، وسنعمل مع المجتمع الدولي ونقوم بدور نشط وبنّاء في تعزيز السلام في الشرق الأوسط.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأتمنى لكم التوفيق وكل النجاح في مساعيكم. كما أشكركم على كلماتكم الطيبة.

أود الآن أن أشير إلى موضوع مناقشة اليوم. واسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا للكويت على شفافيتها في إدارة المفاوضات

بشأن مشروع القرار هذا. ونود أن نشكر السفير الكويتي وزملاءنا من الوفد الكويتي على جهودهم الهائلة لاستيعاب جميع الملاحظات التي أبداها أعضاء مجلس الأمن. ولئن كنا نقرّ بهذه الجهود، فإننا لم نكن، للأسف، في وضع يسمح لنا بتأييد النص، إذ كنا نفضل نصا أكثر توازنا.

ونؤكد على مسؤولية حركتي حماس والجهاد الإسلامي وغيرهما من الجماعات المسلحة الفلسطينية في غزة عن ضمان عدم استخدام أي احتجاجات للتحريض على العنف. فجميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك الهجمات الإرهابية بالصواريخ وأعمال الإرهاب وجميع أعمال الاستفزاز والتحريض والتدمير، غير مقبولة ويجب أن تتوقف.

وفي الوقت نفسه، وبينما نعترف بحق إسرائيل في حماية حدودها والدفاع عن سكانها المدنيين، فإننا ندعوها إلى احترام حق المدنيين الفلسطينيين في الاحتجاج السلمي، ومبدأ التناسب في استخدام القوة عند الدفاع عن مصالحها الأمنية المشروعة. وندعو إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بحظر الاستهداف المتعمد للمدنيين وغيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية في حالات النزاع المسلح.

يجب على جميع الأطراف الامتثال الصارم لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إننا ندعو إلى وقف جميع الأعمال التي تجعل استئناف المفاوضات أكثر صعوبة، ونكرر التأكيد على دعوتنا إلى السلام الشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين على أساس تسوية سياسية والحوار الثنائي المفضي إلى حل الدولتين.

أخيرا، اسمحوا لي أن أكرر ما سبق أن قلته في القاعة: لا يوجد أي مبرر تحت أي ظرف من الظروف لأعمال العنف المتعمدة ضد السكان المدنيين، ولكل من الإسرائيليين والفلسطينيين الحق في العيش في سلام وأمان.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أتمنى لكم ولوفدكم كل النجاح خلال الرئاسة الروسية لمجلس الأمن في حزيران/يونيه. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري وامتناني لبولندا على العمل الممتاز أثناء رئاستها للمجلس في شهر أيار/مايو.

نحن نأسف لأن مشروع القرار الذي قدمه وفد الكويت اليوم (S/2018/516) لم يعتمد بسبب التصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. لقد تفاوض أعضاء المجلس على مشروع القرار بشكل مستفيض، وجاء نتيجة مناقشات عريضة القاعدة، حيث، وأكرر التأكيد، شاركنا جميعا فيها، وتم التوصل إلى نص متوازن أعطيت فيه الأولية للحفاظ على حياة المدنيين، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين. وحقيقة أنه تمت عرقلة مشروع القرار تجعل من الواضح أنه على الرغم من وجود اتفاق بشأن حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح، فإن ذلك الاتفاق غير كاف في مواجهة حق النقض من جانب عضو دائم.

تؤكد بوليفيا مجددا، استنادا لسياستها المسالمة، إدانتها القوية لأي نوع من الهجمات ضد المدنيين أو البنية التحتية المدنية للصحة أو التعليم بأي شكل من الأشكال، لأنه لا يمكن تبريرها مهما كانت الأسباب وأيا كان مكان ارتكابها وتوقيته وهوية مرتكبيها، نظرا لأنها انتهاك لأبسط مبادئ القانون الدولي.

ومع ذلك، نحن مضطرون لذكر السبب الهيكلي الأساسي للحالة المروعة للشعب الفلسطيني، وهو الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني. إن التهديد الرئيسي للمدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين هو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. ونحن نأسف لأن مجلس الأمن مرة أخرى أصبح أيضا نوعا

من الأراضي المحتلة، نتيجة للتصويت السلبي وحق النقض من جانب أحد الأعضاء الدائمين.

إن الحالة أكثر خطورة بالنسبة للسكان المدنيين الفلسطينيين، الذين حرموا اليوم من الحق في الحماية. فعلى مدى ٧٠ عاما: ما برحوا يعيشون تحت نير السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، وقوات الدفاع الإسرائيلية. من الذي يقيم نقاط التفتيش ويديرها على الأرض الفلسطينية؟ إسرائيل. من الذي بنى جدار الضم؟ إسرائيل. من المسؤول عن بناء المستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية؟ إسرائيل. من المسؤول عن منع عودة أكثر من ٦ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم؟ إسرائيل. من المسؤول عن احتجاز مئات الأطفال؟ إسرائيل. من المسؤول عن كون غزة محاصرة ومطوقة جوا وبحرا، وتفتقر إلى الخدمات الأساسية من المياه والكهرباء؟ إسرائيل. وفي نهاية المطاف، من المسؤول عن الاحتلال غير الشرعي للأراضي التي لا تعود إليها؟ إسرائيل.

وتؤمن بوليفيا إيمانا راسخا بأن الحل الوحيد الطويل الأجل لحالة الاحتلال التي يواجهها الشعب الفلسطيني هو حل الدولتين، الذي يؤدي أخيرا، إلى دولة فلسطينية حرة ومستقلة ذات سيادة معترف بها دوليا، ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

لقد صوت الاتحاد الروسي مؤيدا لمشروع القرار الذي قدمته الكويت (S/2018/516) بشأن حماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لأن أحكامه تتفق مع النهج المبدئي للاتحاد الروسي تجاه تحقيق تسوية في الشرق الأوسط.

وبطبيعة الحال، لا بد للمجتمع الدولي من تناول المسائل الهامة الواردة في مشروع القرار، بما في ذلك الحالة الإنسانية في غزة، واستعادة الوحدة الفلسطينية وعودة القطاع لسيطرة السلطة الفلسطينية.

يجب ألا نتوانى في جهودنا لدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي يخفف عملها بدرجة كبيرة من العبء على اللاجئين الفلسطينيين. لكن يتعين أن تأتي جميع هذه الخطوات تاليا لإعمال الهدف الاستراتيجي الرئيسي المتمثل في التوصل إلى تسوية بين الفلسطينيين وإسرائيل على استنادا إلى الأساس القانوني الدولي الذي نعرفه جميعا. وتفترض هذه التسوية تنفيذ حل الدولتين وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، وقرارات المجموعة الرباعية للشرق الأوسط.

ونكرر التأكيد على أن فرض حل عن طريق القوة ورفض الحوار المباشر ليسا بخيار قابل للاستمرار. لن يؤدي هذا النهج إلا إلى تفاقم انعدام الثقة وجعل احتمال إعادة إطلاق عملية التفاوض أبعد منالا. إننا ندين بقوة الهجمات العشوائية على المدنيين، التي أسفرت عن عدد كبير من الضحايا، فضلا عن إطلاق الصواريخ على المناطق السكنية في إسرائيل.

وسنواصل، من جانبنا، وبوصفنا عضوا دائم العضوية في مجلس الأمن وعضوا في اللجنة الرباعية، تشجيع الطرفين على استئناف المفاوضات المباشرة بأسرع وقت ممكن، لأن غيابها هو السبب في الحالة الصعبة الراهنة فيما يتعلق بتسوية فلسطينية – إسرائيلية. لقد أبدت روسيا مرارا وتكرارا استعدادها لتقديم خدماتها كوسيط، وعرضت استضافة مؤتمر قمة بين زعيمي فلسطين وإسرائيل من أجل بدء حوار مباشر، ولا يزال اقتراحنا مطروحا. ونحن على استعداد للعمل بصدق وبنشاط مع كل الشركاء المهتمين بالتوصل إلى نهاية سريعة للمأزق الحالي المتعلق بتسوية في الشرق الأوسط.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية ويرد في الوثيقة S/2018/520. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الاتحاد الروسي،دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الكويت

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وبولندا، وبيرو، والسويد، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكازاخستان، وكوت ديفوار، وهولندا، والمملكة المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): حصل مشروع القرار على صوت واحد مؤيد و ٣ أصوات معارضة وامتنع ١١ عضوا عن التصويت. لم يُعتمد مشروع القرار لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): نأسف لأننا اضطررنا إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار S/2018/520 الذي قدمته الولايات المتحدة. وقد توصلنا إلى هذا القرار بعد النظر في الطريقة التي طُرح بها مشروع القرار للتصويت على عجل قبل إجراء المفاوضات. كما توصلنا إليه بعد النظر في مضمونه. والنص لا يجسد رأيا متوازنا ومحايدا بشأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني في إطار المعايير المتفق عليها دوليا للقانون الدولي ولقرارات المجلس. والنص لا يجسد سوى سبب واحد من الأسباب العديدة للأزمة في غزة ولا يقدم استجابة أو حلا للمأساة التي يعاني منها المدنيون الفلسطينيون والإسرائيليون.

ومع ذلك، فإننا نتشاطر الشواغل المعرب عنها في النص، بالنظر إلى الأنشطة التي تضطلع بها حماس وغيرها من الجماعات المسلحة في قطاع غزة. لقد أدنا بشدة إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية في ٢٩ أيار/مايو ونأمل في أن يدين مجلس الأمن أيضا تلك الأنشطة. وبصورة أعم، فإن فرنسا مستعدة لدعم بعض فقرات مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة، بدءا بتلك التي تدين إطلاق الصواريخ من غزة والتي تدعو حماس إلى الامتناع عن ارتكاب أعمال العنف، ولا سيما تلك التي تستهدف المدنيين، وتطالبها بوقف جميع الأنشطة التي تضر بالسكان المدنيين بالقرب من الجدار الفاصل بين إسرائيل وغزة. ويمكنني أيضا أن أذكر أمثلة أخرى. كما أكدنا بالفعل بشأن مشاريع القرارات الأخرى، نعتقد أن مسؤولية المجلس هي توفير استجابة عامة للأزمة في غزة، وهو ما لا يجسده النص المعروض علينا.

وبالرغم من الخلافات التي أشرت إليها للتو فيما يتعلق بالتوازن العام للتعديلات المقدمة، كنا على استعداد مرة أخرى للمشاركة في مناقشات بناءة بغية تبادل آرائنا، وإذا أمكن، صياغة نص يمكننا تأييده. ولكن، كما أوضحت من قبل، بسبب الطريقة التي طرح بها النص للتصويت ومضمونه، لم يكن لدينا أي خيار آخر سوى الامتناع عن التصويت.

وإجمالا، فإن جلسة اليوم فرصة ضائعة أخرى للمجلس. وهذا أمر مؤسف بالطبع ولكن يمكن للمجلس أن يعول على فرنسا كصديقة للإسرائيليين والفلسطينيين وعلى أنها لن تتخلى عنهم على الإطلاق.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أود أولا أن أهنئ وفد الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن وأتمنى له كل النجاح في أعماله.

ثانيا، أود أن أشكر سفيرة بولندا على الطريقة الممتازة التي أدارت بها أعمال المجلس في أيار/مايو.

إننا نأسف لأننا، بالرغم من الجهود التي بذلها الميسر والأعضاء الآخرون في المجلس، لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق موضوعي. ونود أن نشدد على أن بيرو توافق على بعض اقتراحات الولايات المتحدة المدرجة في مشروع قرارها (S/2018/520). ونعتقد بصفة خاصة أن جميع الأعمال الإرهابية التي ارتكبت ضد السكان المدنيين الإسرائيليين والتي ترتكبها منظمات مثل حماس والجهاد الإسلامي، وخاصة إطلاق الصواريخ في الآونة الأخيرة، يجب أن تدان بشدة.

كنا نود لو تمكنا من دراسة ومناقشة تلك المقترحات خلال مشاوراتنا حتى يمكن أن تنعكس في النص الذي التزم به الجميع تماما. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نعتقد أيضا أنه من المهم التأكيد مجددا على استمرار الاعتراف بحق إسرائيل في كفالة أمنها ودفاعها المشروع. ومع ذلك، امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة لأن التطورات الخطيرة في الميدان يجب تقييمها بصورة شاملة ونزيهة.

وقد قدمت بيرو مساهمة بناءة وإيجابية في المفاوضات التي يسرها وفد الكويت إذ حاولت التوصل إلى توافق في الآراء على وثيقة ختامية متوازنة تجسد الشواغل المشروعة لأعضاء المجلس، فيما يتعلق بالحالة المتدهورة الراهنة. وفي ذلك الصدد، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يقوم به وفد بلدنا، نود أن نشكر الكويت على مشروع القار الذي تقدمت به (S/2018/516) لأنه يجسد العديد من الشواغل التي أعرب عنها وفد بلدنا أثناء المفاوضات، ولهذا السبب صوتنا مؤيدين له.

إن إجراءنا بشأن ذلك مشروع القرار والبنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن موجه في المقام الأول نحو بناء توافق في الآراء يتيح حماية المدنيين، تمشيا مع القانون الإنساني الدولي والتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات، ولا سيما في حالة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، الذي له آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين.

وأخيرا، نعتقد أنه من الضروري استئناف الطرفين للمفاوضات صوب حل الدولتين داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ الاتحاد الروسي على تولي رئاسة مجلس الأمن. نعرب عن عميق إعجابنا وشكرنا لبولندا على الطريقة التي أدارت بها أعمال المجلس بوصفها رئيسة له في أيار/مايو.

من المؤسف للغاية أن المجلس لم يتمكن من التوصل إلى موقف موحد بشأن قرار هادف استجابة للحالة في غزة وحولها خلال الأشهر القليلة الماضية. صوتت السويد مؤيدة لمشروع القرار الذي قدمته الكويت (S/2018/516) لعدد من الأسباب.

أولا، إنه يدعو إلى احترام الأطراف الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بحماية السكان المدنيين. إن مشروع القرار يطلب إلى الأمين العام تقديم توصية بآلية لهذا الغرض.

ثانيا، إن النص يدين جميع أعمال العنف، بما في ذلك أعمال الإرهاب. ويشجب القوة المفرطة والعشوائية من جانب القوات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين وإطلاق الصواريخ من غزة على المناطق المدنية في إسرائيل.

ثالثا، يدعو إلى اتخاذ خطوات فورية من أجل إنهاء حصار غزة. وفي حين أننا نتفهم بشكل كامل الشواغل الأمنية المشروعة

لإسرائيل وفلسطين ومصر، فقد دعونا مرارا إلى رفع القيود المفروضة والسماح للوصول التام والمستمر لجميع الجهات المانحة.

رابعا، إن النص يرحب ويحث على المزيد من المشاركة من جانب الأمين العام والمنسق الخاص للمساعدة في الجهود الفورية الرامية إلى تهدئة الحالة على أرض الواقع. ونحث جميع الأطراف على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس لتفادي الخسائر في الأرواح وكسر حلقة العنف والحيلولة دون نشوب نزاع جديد.

وأود أن أشيد بالوفد الكويتي على تيسير مشروع القرار. ونعلم جميعا أن هذه المسألة حساسة، غير أن زملاءنا الكويتيين قد أظهروا حسن النية والشمول والمرونة والشفافية أثناء عملية المفاوضات.

وفيما يتعلق بمشروع القرار الذي اقترحته الولايات المتحدة، نعتقد أن النص لا يجسد الواقع بشكل كامل أو سياق الحالة في غزة، بما في ذلك العنف والخسارة المأساوية في الأرواح التي شهدناها منذ آذار/مارس الماضي. وإضافة إلى ذلك، فإن الاقتراح لا يتضمن نصا هاما عن القانون الدولي الإنساني والوصول إلى المساعدات الإنسانية، وهو ما يكتسي أهمية أساسية للأشخاص في الميدان. إن مشروع القرار لا يتناول النتيجة النهائية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني التي ما فتئ المجلس يسعى لتحقيقها منذ سنوات عديدة – وهي حل الدولتين عن طريق التفاوض على أساس القانون الدولي والاتفاقات السابقة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير المعروفة. وعلاوة على ذلك، فإن مشروع القرار لم يقدم لإجراء مفاوضات أو مشاورات فيما بين أعضاء المجلس، وفقا للإجراءات المتبعة. ولهذه الأسباب، بينما نتعاطف مع الكثير من جوانب مشروع القرار، امتنعنا عن التصويت على النص.

وفي حين أن المجلس لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق اليوم، يجب ألا نتنصل من مسؤوليتنا بموجب الميثاق. وقد حذرنا المنسق الخاص يوم الأربعاء بوضوح من مدى اقترابنا من حافة الحرب حاليا ومن الحالة الإنسانية الملحة في غزة (انظر S/PV.8272). ويجب على المجلس التكاتف لمعالجة الأزمة والتوتر. وإلا فإننا سنخاطر بالانزلاق إلى نزاع مدمر آخر كما فعلنا قبل أربع سنوات. ويتعلق الأمر حقا بمنع نشوب النزاعات.

وقدم المنسق الخاص في الأسبوع الماضي خطة تتضمن التنفيذ العاجل للمشاريع التي تم إقرارها بالفعل لغزة، الأمر الذي سيعود بفوائد مباشرة على الحياة اليومية لسكانها وسينشط الجهود الرامية إلى تمكين السلطة الفلسطينية من تولي مسؤولياتها في غزة والحفاظ على تفاهمات وقف إطلاق النار لعام ٢٠١٤ على أرض الواقع، بما في ذلك وقف حشد المقاتلين.

والسويد على استعداد للمساهمة في الجهود المبذولة في مجلس الأمن للمضي بتلك التدابير قدما بإلحاح وتصميم متجددين.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشيد بالسفيرة يوانا فرونيتسكا وفريقها على الرئاسة الممتازة لمجلس الأمن في شهر أيار/مايو.

يتعلق بياني بمشروعي القرارين. أولا، نشكر الكويت على أخذ زمام المبادرة بتقديم مشروع قرار يتناول الأزمة الأخيرة في غزة (S/2018/516). ونحن ممتنون على العملية الشفافة والجهود المكثفة التي اضطلع بها الوفد لاستيعاب شواغل أعضاء المجلس. ونقدر بالغ التقدير انخراط الكويت المستمر مع أعضاء المجلس في إعداد مشروع قرارها.

وكما قلنا من قبل، يجب أن يتمكن مجلس الأمن من الاتحاد وصياغة استجابة مشتركة للتطورات التي وقعت في الأسابيع الماضية. ونأسف لأننا لم نتمكن من القيام بذلك اليوم. وقد شهدنا الاحتجاجات المتكررة في قطاع غزة والاستجابة الإسرائيلية باستخدام القوة المفرطة والتي أدت إلى مقتل ١١٠ من الفلسطينيين وإصابة عدد كبير آخر بجروح. وكان ذلك أكبر عدد من الإصابات المسجلة منذ انتهاء الأعمال العدائية في

عام ٢٠١٤. ويمثل إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من جانب الجماعات المسلحة الفلسطينية في ٢٩ أيار/مايو والهجمات المضادة التي أعقبته أخطر تصعيد منذ عام ٢٠١٤. وكما ناقشنا في مجلس الأمن أيضا أمس، يبين ذلك مرة أخرى أن خطر خروج التصعيد والعنف عن نطاق السيطرة مرتفع جدا.

إن حماية المدنيين أمر بالغ الأهمية لأنه يجب ألا يعيش المدنيون الفلسطينيون والإسرائيليون على حد سواء في خوف. وللأسف، فإن مشروع القرار الكويتي الذي طُرح للتصويت اليوم لا يعبر تماما عن شواغلنا فيما يتعلق بتلبية احتياجات جميع المدنيين ولا بخصوص الدور السلبي الذي تقوم به الجماعات المسلحة الفلسطينية في غزة، ولا بشأن المسائل المتبقية في ما يتعلق بآلية الحماية الدولية. ونرحب بحقيقة أن مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة (S/2018/520) يدين بشدة الدور الذي تقوم به حماس، ولكنه لا يغطي السياق الأوسع نطاقا أو مسؤوليات إسرائيل والتزاماتها. ولهذا السبب، امتنعنا عن التصويت على مشروعي القرارين.

ونكرر دعوتنا جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس بغية تفادي التصعيد والحيلولة دون وقوع حوادث تعرض حياة المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء للخطر. ونؤكد دعمنا الراسخ لعمل السيد ملادينوف واقتراحاته. ومن المهم للغاية استمرار الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة في غزة، وذلك من أجل تقديم مواد الإغاثة الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها ولمنع مزيد من التصعيد. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة بشكل بناء.

في الختام، نؤكد التزامنا القوي بعملية السلام – وهي عملية يجب أن تفضي إلى حل الدولتين الذي يمثل السبيل الوحيد لتحقيق حل دائم للأزمة في غزة. وهو السبيل الوحيد لتحقيق تطلعات الجانبين وإنهاء النزاع. وذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والدائم الذي يتوق إليه ويستحقه الإسرائيليون والفلسطينيون.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تأسف كازاخستان لأننا لم نتمكن من تحقيق وحدة مجلس الأمن بشأن مشروعي القرارين المقدمين اليوم (S/2018/516 وS/2018/520). ويشير وفد بلدي إلى أهمية مواصلة السعي إلى إعداد مشروع قرار متوازن ويرحب بجميع الجهود المبذولة لتحقيق ذلك. ونقدر الجهود التي بذلها وفدا الكويت والولايات المتحدة في السعي للتوصل إلى النتيجة المرجوة في مشروعي القرارين اللذين صوتنا عليهما للتو.

وامتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة لأننا كنا نرغب في مشروع قرار أكثر توازنا وشمولا وكذلك في عملية تحضيرية مستفيضة بقدر أكبر للنظر في النص المقترح وصياغته. وللأسف، لم يكن هذا هو الحال اليوم. وعلاوة على ذلك، كنا نفضل مشروع قرار يسهم في إيجاد أرضية مشتركة ويدفع الطرفين للعمل معا من أجل مستقبل سلمي. وكما نقول دائما في المجلس، فإن السبيل الوحيد الممكن هو من خلال الحوار المباشر والوسائل السياسية والدبلوماسية وتدابير بناء الثقة. وللأسف، فقد حُذفت الإشارة إلى الوسائل السلمية والمفاوضات المباشرة ذات المصداقية في مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة.

وعند النظر وإجراء استعراض دقيق، نعتقد أن أفضل طريقة للعمل هي تجنب المزيد من الانقسام بين الجانبين، الذي يزيد من عرقلة عملية السلام.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في بياني اليوم، أود أن أتناول مشروعي القرارين الفاشلين (S/2018/516 و S/2018/520)، لأن كل مشروع قرار قد فشل بطرق مختلفة. وأود أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا للسفيرة يوانا فرونيتسكا وزملائها في البعثة البولندية على القيادة الممتازة لمجلس الأمن حتى يوم أمس. ونتطلع إلى رئاسة روسية ناجحة جدا في هذا الشهر. وبالطبع، فإننا نعول على حكمتكم، سيدي الرئيس.

إن إثيوبيا دولة صديقة للإسرائيليين والفلسطينيين والروابط التي تربطنا بكلا الشعبين لها جذور تاريخية واجتماعية عميقة. وموقفنا بشأن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ثابت وقائم على المبادئ دائما.

وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة المحيطة بتصاعد العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأحداث التي وقعت في غزة، أتيحت لنا الفرصة للإعراب عن موقفنا بشأن هذه المسألة في عدد من المرات في الآونة الأخيرة. ودعونا إسرائيل إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، وأعربنا عن عميق أسفنا وتعاطفنا بشأن الخسائر في الأرواح. وكما قلنا في المرة الماضية (انظر S/PV.8272)، نعتقد أن حق إسرائيل في الدفاع عن النفس حق يستتبع المسؤولية عن كفالة التناسب.

ومن ناحية أخرى، نشعر أيضا بقلق عميق إزاء الإطلاق العشوائي للصواريخ من جانب المقاتلين الفلسطينيين من غزة باتجاه جنوب إسرائيل، وشددنا على مسؤولية حماس وقادة المظاهرات عن منع جميع أعمال العنف والأعمال الاستفزازية. ونعلم – والجميع يعلم – أن هذه الصواريخ لم تسبب ضررا كبيرا، سواء من حيث الخسائر في الأرواح أو تدمير الممتلكات، ولكنها تنتقص من وضوح الاحتجاج المشروع للفلسطينيين من أجل العدالة، والذي نؤيده تأييدا تاما. ونحن لا يُعلى علينا في هذا الصدد.

ومما لا شك فيه أن هذه التطورات الأخيرة تقوض الجهود الجادة التي يبذلها المجتمع الدولي لتحسين الحالة في غزة. وقد شاركنا بصورة بناءة في عملية التفاوض المتعلقة بمشروع القرار الذي قدمته الكويت والذي جرى استخدام حق النقض ضده في وقت سابق، وقدمنا إسهامات اعتقدنا أنها هامة لتحقيق التوازن في النص.

نشكر الكويت ونقدر جميع جهودها الرامية إلى معالجة معظم شواغلنا، إن لم يكن كلها. ومع ذلك، فإننا لا نزال نرى أنه كان من المناسب إصدار إدانة صريحة لأفعال حماس الأخيرة، لا سيما في ضوء التطورات الأخيرة. وعلى غرار السويد، شعرنا أنه كان من الضروري بذل المزيد لتحقيق التوازن في مشروع القرار في هذا الصدد.

وهذا ما أدى إلى الحالة التي نجد أنفسنا فيها اليوم، بعد التصويت على مشروعي قرارين متنافسين. كان من شأن مقترحنا أن يساعد على تجنب هذه الحالة.

إن مشروع القرار المقدّم من الولايات المتحدة قد عُمّم بالأمس، وقُدِّم بصيغته النهائية دون إتاحة الفرصة لنا لتقديم المدخلات اللازمة من أجل الحفاظ على التوازن الصحيح. مما لا شك فيه أنه عالج الشواغل التي كانت لدينا فيما يتعلق بحماس، ولكنه يُحوِّل السرد كُلّه في اتجاه آخر، نعتقد أنه ليس ملائماً أو منصفا أو مفيداً. وكما قلنا أول أمس (انظر S/PV.8272)، فمن المهم تماماً تصحيح السرد. وإذا أضعنا ذلك، فقد أضعنا كل شيء. فما يهم هو السرد.

وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان التشديد على أن سعي الفلسطينيين إلى تأكيد حقوقهم وضمان حقهم في تقرير المصير وفي إنشاء دولة مستقلة يجب ألا يُسمح بأن يطغى عليه سرد يسعى إلى التركيز على الإرهاب. ونحن على ثقة بأن المجلس يدرك ذلك ولا تغيب عنه هذه النقطة بالغة الأهمية، التي هي أكثر أهمية من دعم مشروع قرار ينتهي باستخدام حق النقض ضده. وهذا يفسر جزئياً امتناعنا عن التصويت على مشروعي القرارين.

نعتقد أنه كان من الأفضل تضييق الخلافات وتمكين المجلس من توجيه الرسالة الصحيحة من خلال اتخاذ قرار بتوافق الآراء رداً على التطورات الأخيرة في غزة. ولا يمكن إنكار أن هذه التطورات قد وضعت النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني مرة أخرى في صدارة المشهد، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى تنشيط عملية السلام دون مزيد من التأخير.

ولا يزال من المحتّم العمل لتهدئة هذا الوضع الخطير لحماية المدنيين، وكسر دورة العنف، واستئناف عملية السلام التي تمس الحاجة إليها – عملية سلام لإنقاذ صيغة حل الدولتين، التي هي موقف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي منذ أمد طويل.

السيد العتيبي (الكويت): لقد صوتت الكويت ضد مشروع القرار S/2018/520.

أولاً أودّ أن أؤكد أن تصويتنا ضد مشروع القرار لا يعني أننا لا ندين جميع أعمال العنف التي تستهدف المدنيين. فهذا ما أكدنا عليه في كلماتنا السابقة في جلسات خاصة بشأن الوضع في الأراضي المحتلة، بما فيها القضية الفلسطينية. فنحن ندين جميع أعمال العنف التي تستهدف المدنيين من قبل أي طرف وفي أي مكان وفي أي زمان.

لكنّ مشروع القرار المقدّم من الولايات المتحدة، والذي صوّتنا ضده، منحاز ببساطة إلى سلطة الاحتلال الإسرائيلي، وفيه ما يبرر ممارساتها وسياساتها غير القانونية وغير الشرعية في الأراضي المحتلة، ويتجاهل بالكامل الأحداث المأساوية والمجازر التي ارتُكبت بحق العشرات من المدنيين المتظاهرين السلميين من قبل قوات الاحتلال مؤخراً.

هذا المشروع في مضمونه ومحتواه هو تشجيع لسلطة الاحتلال على الاستمرار في ممارساتها غير الشرعية وانتهاكاتها للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. كما أنه لا يتضمن أي إشارة إلى حماية المدنيين الفلسطينيين أو رفع الحصار عن غزة أو حتى تخفيف القيود على حرية حركة البضائع وتنقل الأشخاص. كما أن حق الدفاع عن النفس يجب ألا ينطبق على المعتدي والمحتل. وما يجب أن نطالب به هو إنهاء الاحتلال.

ولأن المشروع يفتقد لهذه الأمور اضطررنا للتصويت ضده.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

لقد صوت الاتحاد الروسي معارضاً مشروع القرار S/2018/520، المقدّم من الولايات المتحدة، بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على الرغم من أننا على استعداد للاتفاق مع بعض أحكامه. نحن بالتأكيد نعترف بحق إسرائيل في الأمن. ويرتبط تصويتنا بكون الوثيقة تتضمن آخر محاولة من جانب الولايات المتحدة لإخضاع الأساس القانوني الدولي لتسوية الحالة في الشرق الأوسط للتنقيح. وكانت هناك أيضاً عناصر لا تتفق مع موقف روسيا.

لقد شجعت الولايات المتحدة مراراً أعضاء مجلس الأمن على الحفاظ على التوازن عند النظر في حالات الأزمات في الشرق الأوسط. غير أن هذا التوازن لم يكن موجوداً في مشروع القرار الذي قدمته.

ونشعر بالقلق من حقيقة أن الولايات المتحدة لم تُضمّن المشروع أي تشجيع لعملية التفاوض المؤدية إلى حل طويل الأمد للحالة على أساس حل الدولتين، اللتين ستعيشان في أمن داخل حدود معترف بها دولياً. ولم تُدرج أيضاً إشارات متعلقة بمبادرة السلام العربية والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، التي لا تزال آلية الوساطة الفريدة التي أقرها مجلس الأمن.

ونشجّع على بدء الأنشطة العملية الرامية إلى بدء المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية المباشرة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): نهنئ الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن ونُعرب عن خالص شكرنا على استجابته الفورية لطلب عقد جلسة اليوم. ونودّ أيضاً أن نثني على بولندا على قيادتها الماهرة للمجلس في الشهر الماضي، بما في ذلك الجلسات المعقودة لمعالجة القضية الفلسطينية والمناقشات

الهامة بشأن القانون الدولي وحماية المدنيين، التي كانت وثيقة الصلة بالأزمات الخطيرة التي نواجهها في الوقت الراهن. ولن ننسى أبداً البادرة الإنسانية لممثلة بولندا في طلبها من أعضاء مجلس الأمن الوقوف دقيقة صمت تكريماً للفلسطينيين الأبرياء الذين قُتلوا على يد القوات الإسرائيلية (انظر S/PV.8256). نحن نقدّر ذلك، ولن ننساه أبداً.

ونُعرب عن عميق تقديرنا للبلد الشقيق الكويت على تقديم مشروع القرار S/2018/516، الذي صوت عليه مجلس الأمن تواً، وعلى بذل الوفد الكويتي الجهود الدؤوبة لضمان النظر بجدية في نداءاتنا المتكررة للحماية الدولية للشعب الفلسطيني. ونشيد بالوفد الكويتي على العملية الشاملة والشفافة المضطلع بها للنهوض بهذه المسألة، جنباً إلى جنب مع أعضاء آخرين في المجلس. ومع ذلك نأسف على سوء النية الشديد بهدف تقويض هذه العملية ومصداقية المجلس وسلطته.

ونحن ممتنون لجميع البلدان التي صوتت مؤيدة مشروع القرار، على الرغم من استخدام حق النقض اليوم من جانب الولايات المتحدة، الأمر الذي حال وللأسف دون اعتماده، وعلى الرغم من التوترات والارتباك الناجمين عنه. ونعرب عن تقديرنا العميق للكويت والاتحاد الروسي وبوليفيا وبيرو والسويد والصين وغينيا الاستوائية وفرنسا وكازاخستان وكوت ديفوار على ثباتها بقوة على المبدأ، واستجابتها للحالة الملحة ووقوفها الذي لا لبس فيه إلى جانب القانون الدولي عندما يتعلق الأمر بفلسطين، بما في ذلك حماية المدنيين.

والحقيقة أن تصويت اليوم يبعث برسائل هامة يجب الاعتراف بها، بما في ذلك ما يلي:

أولا، هناك أزمة شديدة على صعيد توفير الحماية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية، وبخاصة في قطاع غزة، بسبب سياسات وممارسات إسرائيل غير القانونية، مثل استخدام القوة ضد المدنيين الفلسطينيين الذين ينظمون احتجاجات سلمية وحصارها لغزة، وغير ذلك من التدابير العقابية والقمعية ضد شعبنا.

ثانيا، لن يتم التسامح إزاء قيام إسرائيل بقتل المدنيين الفلسطينيين وإصابتهم، وهو أمر لا يمكن تبريره. ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تتقيد تماما بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

ثالثا، إن للشعب الفلسطيني الحق في الحماية وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان والتزامات وتعهدات مجلس الأمن بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

رابعا، يجب اتخاذ خطوات فورية لإنهاء إجراءات الإغلاق والقيود الإسرائيلية المفروضة على غزة وضمان الفتح المستدام للمعابر أمام تنقل وعبور الأشخاص والسلع بصورة عادية. ويجب أن ينتهي هذا الحصار الإسرائيلي الخانق غير القانوني وغير الإنساني بالمرة.

خامسا، يجب أن تمارس جميع الأطراف أقصى درجات ضبط النفس، كما يجب اتخاذ خطوات فورية لتحقيق استقرار الحالة وعكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع.

سادسا، لقد حان الوقت للنظر بجدية في اتخاذ تدابير لكفالة سلامة الشعب الفلسطيني وحمايته ورفاهه، بما في ذلك عن طريق إنشاء آلية حماية دولية. ولطالما دعت القيادة الفلسطينية، بما في ذلك الرئيس محمود عباس، إلى اتخاذ هذه التدابير، ونحن ممتنون لأنه على الرغم من كل الضغوط، يولي مجلس الأمن الاعتبار الواجب لهذه المسألة التي تتمتع بتأييد أغلبية أعضاء المجلس. ويدحض تصويتهم اليوم فرضية أن الشعب الفلسطيني مستثنى من قواعد ومبادئ القانون الدولي، ويؤكد مجددا تمتعه بالحقوق والحماية القانونية المكفولة لجميع الشعوب ويعزز عالمية القانون وانطباقه على هذا النزاع. فقد رفضوا استراتيجية إعلاء القوة على

الحق وبعثوا برسالة واضحة مفادها أنه لا يوجد من هو مستثنى من القانون – ولا حتى إسرائيل، بغض النظر عن الاستثنائية التي تمتعت بها لفترة طويلة للغاية.

وبطبيعة الحال، فإن النتيجة النهائية للتصويت اليوم مخيبة جدا للآمال، ولكنها، للأسف، لم تكن مفاجئة. وبينما كنا نأمل وبذلنا كل الجهود لضمان قيام مجلس الأمن بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتصرفه بمسؤولية لمعالجة أزمة الحماية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، فإننا لم نقلل مطلقا من شأن العقبات في هذا الصدد. ونأسف بشدة لاستمرار إصابة المجلس بالشلل بشأن قضيتنا نتيجة الموقف السلبي والمتحيز المتكرر من جانب أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ونشجب استخدام حق النقض لمواصلة حماية إسرائيل من اللوم والمساءلة عن جرائمها ضد شعبنا ولمنع المجلس على نحو خاطئ من الاضطلاع بواجباته بموجب الميثاق في صون السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال اتخاذ إجراءات تستهدف إنقاذ أرواح المدنيين.

وعلاوة على ذلك، فإننا نرفض بشدة المحاولات المغرضة لتأخير وتقويض ومنع اتخاذ إجراء بشأن هذه المبادرة بطريقة تسيء إلى عمل المجلس وتقلل من شأن الجهود الجادة المبذولة لمعالجة هذه المسائل الحيوية، وفقا للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة. كما أننا نرفض بشدة المحاولة الجديدة اليوم لتصنيف حالتنا ضمن قضايا الإرهاب. إنها ليست كذلك. ونحن نرفض هذا التصنيف. إنها مسألة تتعلق بحرمان أبناء شعب بأسره من حقوقهم الإنسانية واضطهادهم وإذلالهم في كل يوم على مدى عقود من الزمن. وهذه مسألة سياسية ومسألة عدالة وحقوق إقليمية ولا يمكن أن نقبل بالاتهامات المثارة بطريقة المحاضرات بأن المشروع الذي قدمته الكويت متحيز بأي شكل من الأشكال.

إن المشروع، الذي جرى التفاوض حوله بشكل واقعي على مدار أكثر من أسبوعين، يتناول جميع عوامل الأزمة الحالية، بما في ذلك العنف على كلا الجانبين. بل على العكس، فإن المشروع لا يعالج بما فيه الكفاية الكابوس الذي يعيشه الشعب الفلسطيني تحت هذا الاحتلال الإسرائيلي الإجرامي. وما نواجهه يمكن وصفه ببضع كلمات وردت على لسان الوزير الإسرائيلي يوفال شتاينتز الذي قال في هذا الأسبوع: ”لا نستبعد إمكانية غزو غزة والقضاء عليها نهائيا“. هذه هي حقيقة العدوان المستمر والتهديدات المستمرة والأزمة الوجودية التي يعانيها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، والتي ترفض الحكومة الحالية للولايات المتحدة رؤيتها وترفض فهمها أو، بأي طريقة، معالجتها بصورة ملائمة.

وسنواصل دعواتنا وجهودنا الرامية إلى ضمان الحماية للشعب الفلسطيني من أجل كفالة سلامتهم ورفاههم. وسنواصل السعي إلى المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا بكل الوسائل القانونية المتاحة، بما في ذلك من خلال المحكمة الجنائية الدولية. ونحن في انتظار إرسال لجنة التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان والنتائج التي ستتوصل إليها بعد إجراء تحقيق واف ومستقل وشفاف، كما طلب الأمين العام نفسه. ولن ندخر وسعا في الضغط من أجل الحصول على إجابات، بما في ذلك عن أسباب قتل الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين وإصابتهم عمدا وبشكل عشوائي على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية تحت القيادة المباشرة لأعلى القادة السياسيين والعسكريين في إسرائيل، وعمن يتعين إخضاعهم للمساءلة.

وعلى الرغم من النتيجة التي خرجنا بها اليوم والشلل الذي يكبل مجلس الأمن، فإننا لن نتوقف عن المطالبة باتخاذ المجلس لإجراءات وبتنفيذ جميع قراراته ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، لأن عليه واجبا والتزاما بالعمل والتصدي لهذه الانتهاكات الجسيمة والتهديدات للسلام والأمن الدوليين،

وفي نهاية المطاف وضع نهاية لهذا الظلم وضمان إيجاد حل عادل ودائم وسلمي لهذا النزاع.

أود الآن أن أختتم بياني بتوجيه رسالة إلى شعبنا باللغة العربية.

(تكلم بالعربية)

يا أبناء شعبنا الصامد في الأرض الفلسطينية المحتلة، يا أبناء الشعب الفلسطيني العظيم، سنواصل من أجلكم بذل كل الجهود لإعلاء صوتكم، صوت الحق وصوت العدل وإنهاء محنتكم المؤلمة. فلن نتهاون في المطالبة باحترام حقوقنا غير القابلة للتصرف وإنجاز تطلعاتنا الوطنية المشروعة.

إن نتيجة التصويت اليوم لن تزيدنا إلا إصرارا وعزيمة لمواصلة العمل في المجلس مع دولة الكويت الشقيقة وجميع الدول الصديقة، وبدعم من إخواننا وأخواتنا في المجموعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز وكل الأصدقاء والأحرار والدول المحبة للسلام في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وفي الجمعية العامة وفي جميع المحافل الدولية الأخرى، حتى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا وتحقيق الحرية والكرامة والاستقلال لشعبنا.

لا توجد قوة في العالم، مهما كانت عظيمة، أعظم من نضال شعبنا الفلسطيني الممتد منذ ما يزيد عن سبعة عقود. ولا أعرق من تاريخنا وحضارتنا الزاخرة بالصمود والتحدي. وسنبقى عازمين على الدفاع عن قضيتنا العادلة بكل ثبات حتى نعيش في أمن وسلام في دولتنا المستقلة، دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

للذين يتهمون عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين الذين تظاهروا سلميا ضد الاحتلال بأنهم إرهابيون، ولم يحظوا هؤلاء المتهمين إلا بصوتهم في مجلس الأمن على مشروعهم الفاشل، نقول لهم أن جميع الشعب الفلسطيني، بملايينه، هو ضد الاحتلال وضد إرهاب الدولة الإسرائيلية الذي كان آخر ضحاياه اليوم، الشهيدة رزان أشرف النجار، التي عمرها ٢١ عاما، المُسعفة التي كانت تقوم بمهامها الإنسانية النبيلة، حيث اخترقت قلبها رصاصة أُطلقت على ظهرها من قبل العدو الإسرائيلي وأنهت حياتها اليوم.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة لممثل إسرائيل

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أهنئ الاتحاد الروسي على تولي رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر السفيرة البولندية على رئاستها.

في ١٥ أيار/مايو، بدأ مجلس الأمن جلسته بالوقوف دقيقة صمت حدادا على الفلسطينيين الـ ٦١ الذين قُتلوا في غزة في ١٤ أيار/مايو (انظر S/PV.8256). وبينما كان الأعضاء واقفين حدادا، أعلنت حماس أن ٩٠ في المائة تقريبا من الموتى حُددت هويتهم كإرهابيي حماس. وافتخرت حماس بذلك. وأكد ذلك في مقابلة صحفية الدكتور صلاح، أحد قادة حماس. وقال:

> ”إنني أعطيكم رقما رسميا: ٥٠ من الشهداء في المعركة الأخيرة كانوا من حماس“.

وفي ذلك اليوم، وقف أعضاء مجلس الأمن متضامنين مع إرهابيي حماس.

ووقد يعتقد المرء أن العبث كان سينتهي هناك، ولكن ذلك لم يقع. وبعد ذلك بلحظات، وفي الجلسة نفسها، قام سفير بوليفيا بسرد قائمة بأسماء الأشخاص الذين ماتوا في غزة. وقد قام بذلك ولو أن حماس افتخرت بأن الغالبية العظمى منهم ينتمون إليها. وفي نظر سفير بوليفيا، فإن أنس سالم حمدان قاضي، عضو عمره ٢١ سنة من أعضاء الجناح العسكري لحماس، لا يعتبر إرهابيا. ولا بد أنه نسي أن هذا الجناح هو ذاته المدرج بوصفه منظمة إرهابية من جانب أستراليا ونيوزيلندا وكندا والاتحاد الأوروبي واليابان والمملكة المتحدة ومصر والولايات المتحدة.

وفي ١٨ أيار/مايو، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قرارا بشأن الأحداث الأخيرة في غزة. بل إن القرار لم يذكر حماس. وعلى الرغم من أنشطة حماس وهجماتها المميتة، ومحاولاتها الرامية إلى انتهاك السياج الأمني والتسلل إلى إسرائيل، وتحريضها لسكان غزة، واستخدامها للنساء والأطفال الفلسطينيين الأبرياء كدروع بشرية، فإن مجلس حقوق الإنسان اختار أن يغض الطرف.

واليوم أيضا، حاول مجلس الأمن اعتماد مشروع قرار مماثل (S/2018/516). ونشيد بالولايات المتحدة وجميع من لم يؤيدوا مشروع القرار على وضوحهم الأخلاقي. كما أتيحت لمجلس الأمن أيضا الفرصة لاعتماد مشروع قرار اقترحته الولايات المتحدة (S/2018/520)، سمى بحق حماس والجماعات الإرهابية الأخرى بوصفها السبب الجذري للصراع. وأقر بأن السلام والاستقرار لن يتحققا أبدا في منطقتنا حتى يبدي المجتمع الدولي ما يكفي من شجاعة للإشارة إلى الإرهابيين باسمهم. ونشكر الأمريكان على اتخاذهم للموقف المناسب. وقد أطدت السفيرة هيلي بوضوح اليوم أن قواعد اللعبة تتغير هنا في المجلس، وأن هذا المعيار المزدوج ضد إسرائيل لن يستمر.

وعلى الرغم من إطلاق الصواريخ من جانب حماس والجهاد الإسلامي على المدنيين، وعلى الرغم من القذيفة التي سقطت في فناء روض للأطفال، وعلى الرغم من إطلاق قذائف الهاون بدون انقطاع على مجتمعاتنا المحلية الجنوبية، فإن مشروع القرار الذي قدمته الكويت حاول التغاضي عما قامت به حماس. وقد كان مشروع القرار هذا غارقا في الأخطاء. وحاول الاستمرار في اتجاه خطير: تبرئة حماس عن كامل المسؤولية عما تسببت فيه من عنف وموت.

والمشروع يذكر إسرائيل خمس مرات. إنني لا أعرف من صاغه؛ فالعديد من الجهات كانت نشطة في هذا الصدد. ذكر إسرائيل خمس مرات، إلا أن صائغيه لم يكن بمقدورهم ذكر حماس ولو مرة واحدة. ألا يعرفون كيف يكتبون اسم حماس؟

إن هذا يُمكِن حماس بمنحها خاتم الموافقة من مجلس الأمن. وقد حكمت حماس غزة بخبث ووحشية لمدة ١٢ سنة. ودفعت الأموال لمدنييها ليقتحموا السياج بالهدف الصريح المتمثل في زيادة عدد القتلى. وحرمت سكان غزة من حقوقهم الإنسانية الأساسية. وتستخدم إسرائيل لإيجاد كبش فداء للتغطية على إخفاقاتها. وقد أطلقت حماس أكثر من ١٠ ٠٠٠ صاروخ على المجمعات المحلية الإسرائيلية وشيدت حوالي ٤٠ من الأنفاق الإرهابية بغية اختطاف وقتل الإسرائيليين.

صحيح أن سكان غزة بحاجة إلى الحماية؛ إنهم بحاجة إلى الحماية من حماس، المنظمة نفسها التي لا يستطيع المجلس أن يسميها بالاسم. ولا بد لي أن أسأل الأعضاء، وهم أشخاص متعلمون وينبغي أن يفهموا الوقائع عندما يرونها، ألم يقرأوا الأخبار؟ ألم يسمعوا عن القذائف التي أطلقتها حماس على المدارس الإسرائيلية أو المتفجرات التي وضعتها على السياج؟ وأسألهم – وأسأل سفير فرنسا وسفير السويد – اللذين روجا لمشروع القرار هذا: لماذا حذفا حماس من المشروع؟ ما المشكلة في إضافة حماس إلى النص؟ وقد استغرقوا ساعات في المفاوضات.

وأنا في انتظار جواب. وسكان جنوب إسرائيل ينتظرون جوابا.

هل نسيتم أن الاتحاد الأوروبي قد حدد حماس منظمة إرهابية منذ عام ٢٠٠٣؟ ألا يعني هذا التحديد شيئا لكم؟ وربما يمكنكم أن تبينوا لنا ما حدث في الكواليس عندما صغتم النص. يمكنني أن أستعرض الفقرة التي تتكلمون فيها عن إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل؛ كان بإمكانكم إضافة ”من جانب حماس“. ولعلكم تودون أن تشرحوا لنا لماذا، عندما هاجم باريس تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

(داعش)، وقف المجتمع الدولي مع باريس، ولكن عندما تهاجم حماس إسرائيل، تلوموننا، نحن الضحية.

ولا يوجد فرق بين شر حماس ووحشية داعش أو تنظيم القاعدة أو جماعة بوكو حرام. وهذه التنظيمات لا تختلف في هدفها المتمثل في إرهاب الأبرياء؛ وهي كافة متشابهة. ومشروع القرار الوحيد الذي ينبغي للمجلس أن يعتمده هو مشروع القرار الذي يدين حماس ويحددها بوصفها منظمة إرهابية.

وعندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين، فإن المجتمع الدولي لا يضيع أبدا الفرصة لإلقاء اللوم على إسرائيل، ولكن بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون في الخطر في بلدان أخرى، فإن المجتمع الدولي صامت.

بالعودة إلى التاريخ، نجد أن ٢٠٠ ٠٠٠ فلسطيني طردوا من الكويت بعد حرب الخليج في عام ١٩٩١. وتعرض العديد منهم للاعتداء أو القتل أثناء عملية الطرد. ودعا المسؤولون الكويتيون، بل وأعضاء الأسرة الملكية في الكويت، إلى تطهير الأحياء الفلسطينية. واليوم، فإن آلاف الفلسطينيين المقيمين في لبنان يعاملون معاملة المواطنين من الدرجة الثالثة. وفي سورية، مخيم اليرموك للاجئين يواجه الحصار والتجويع والقصف من جانب الحكومة طوال السنوات السبع الماضية. ماذا كان رد فعل العالم على إساءة الكويت لمعاملة الفلسطينيين في التسعينات؟ الصمت. وماذا عن رده على سنوات من سوء معاملة الفلسطينيين في لبنان؟ الصمت. وعلى حالة الفلسطينيين في مخيم اليرموك في سورية؟ الصمت مرة أخرى. يبدو أن هناك البعض في الأمم المتحدة الذين لا يتكلمون لصالح الفلسطينيين إلا إن كان لإسرائيل يد. إذا كان العالم يريد حقا مساعدة الفلسطينيين، لكان اتخذ قرارا بشأن حالتهم في الكويت أو في لبنان أو في سورية. وإن أراد حقا مساعدة الفلسطينيين، لكان اتخذ قرارا يدين حماس، هنا اليوم.

اسمحوا لي أن أكون واضّحا. إسرائيل سوف تحمي دائما مواطنيها. ولن نسمح بموت مواطنينا من أجل شعور العالم المشوه بالإنصاف. عندما يتعلق الأمر بالمدنيين الفلسطينيين الذين يتعرضون للأذى بسبب الإرهابيين في غزة، فإن إسرائيل هي التي تعمل بحرص أكبر واحترام للحياة الإنسانية أكثر من أي بلد آخر تقريبا، ولا سيما تلك البلدان التي تدعي التضامن مع الفلسطينيين.

ولحسن الحظ، فإن مشروع القرار الذي يتسم بالتحيز والنفاق المقدم اليوم لم يعتمد. لكن دقيقة الصمت في مجلس الأمن، وقرار مجلس حقوق الإنسان دإ-١/٢٨، الذي اعتمد في ١٨ أيار/مايو، ومشروع القرار الذي طرح اليوم لا تؤدي إلا إلى تقوية عضد حماس. إنها توجه فكرة أن البعض في المجتمع الدولي يؤيد في الواقع حماس، ويؤكد لحماس أن ما تمارسه من عنف وإرهاب سيمر بالتأكيد بعيدا عن الأنظار وهذا يمنح حصانة كاملة لحركة حماس. إن السبيل الوحيد لحماية الفلسطينيين في غزة هو بتحميل حماس المسؤولة. من اختار تأييد مشروع قرار اليوم اختار عدم حماية الفلسطينيين. ومن لم يؤيده فقد صوت لصالح حماية الإسرائيليين والفلسطينيين.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): طلب ممثل بوليفيا الإدلاء ببيان آخر.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): لم أكن أنوي أخذ الكلمة مرة أخرى، لكن تأكيدات ممثل إسرائيل لا تترك أمامي بديلا. ما لا يمكنني أن أسمح به هو تشكيكه في موقف بوليفيا فيما يتعلق بالإرهاب. إن بوليفيا ستدين دائما أي عمل من أعمال الإرهاب، مهما كانت الظروف وحيثما تحدث. لكن وإذ أنها مسألة – وأنا أشير إلى احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية – مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، فمن واجبنا أيضا، كأعضاء في المجلس، انتخبهم أعضاء الجمعية العامة، أن ندين إرهاب

الدولة، الإرهاب الذي يجري الاضطلاع به عن طريق مؤسسات حكومة إسرائيل والمصمم لفائدة حكومة إسرائيل، لا الشعب الإسرائيلي، الذي نكن له أكبر قدر من الاحترام ونهتم به أيما اهتمام.

وقد بدا من الغريب للغاية أن يشير ممثل إسرائيل إلى حالة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والأردن وسورية كمثال، بالنظر إلى أن حق هؤلاء اللاجئين في العودة إلى ديارهم لا يحظى بالاعتراف على مر السنوات الـ ٧٠ الماضية. ٦ ملايين لاجئ يعيشون بعيدا عن ديارهم بسبب السياسة الإسرائيلية. ليس هذا ما تقوله بوليفيا؛ إنه ما يقوله القانون الدولي. إلى متى سيستمر منع هؤلاء الملايين من اللاجئين من العودة إلى ديارهم؟ لقد ذكر سفير فلسطين اليوم أن مسعفة فلسطينية قتلت على يد قناص. أهي أيضا عضو في حماس؟ هل الأطفال البالغ أعمارهم خمس وست وسبع سنوات الذين لقوا حتفهم في مختلف الهجمات على غزة أيضا أعضاء في حماس؟

نحن نشيد باعتماد مجلس حقوق الإنسان في ١٨ أيار/مايو القرار دإ-١/٢٨، الذي ينص على إنشاء لجنة تحقيق مستقلة على وجه السرعة حتى يتسنى التحقيق فيما يفترض أنها انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونأمل أن يحدث هذا وأن تسمح إسرائيل للجنة بالدخول إلى إسرائيل والأراضي المحتلة، مع كل الضمانات بأنها ستكون قادرة على إجراء تحقيق مستقل ونزيه، لأننا، إن جاز لي القول، لا نثق في رواية السلطة القائمة بالاحتلال، التي تحاول التغطية على الأسباب الأساسية للحالة، وهي احتلال إسرائيل غير الشرعي للأراضي الفلسطينية. هذا هو جوهر المسألة. عندما ينتهي الاحتلال، ويتمكن اللاجئون من العودة ويتم تفكيك جدار الضم، عندئذ وعندئذ فقط، ستكون قرارات مجلس الأمن وضعت موضع التنفيذ.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): طلب ممثل الكويت الإدلاء ببيان آخر.

السيد العتيبي (الكويت): سأتوخى الإيجاز. لم أكن أود الرد على ما قاله ممثل إسرائيل في كلمته. إسرائيل دولة عضو في الأمم المتحدة، وعندما تم قبول عضويتها في الأمم المتحدة تعهدت باحترام ميثاق الأمم المتحدة. والمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن الدول تحترم قرارات مجلس الأمن وتعمل على تنفيذها. والسؤال هو لماذا لا تحترم إسرائيل تعهداتها؟ لماذا لا تنفذ قرارات مجلس الأمن التي التزمت بها؟ لماذا لا تلتزم بالقانون الدولي وبتعهداتها بموجب اتفاقيات جنيف والاتفاقيات الدولية الأخرى؟

أما ما قاله عن ما أسماه بأحداث ١٩٩١، فلن أعلق عليها لأنها أساسا ليس لها أساس من الصحة، كما أنها خارج موضوع النقاش الذي نحن بصدده.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): طلب ممثل إسرائيل الإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا، إنه يتكلم بحماس شديد، لكن عليه تحري حقيقة الأسماء التي يذكرها في مجلس الأمن. لقد تحرينا حقيقة الأسماء التي ذكرها، ووجدنا أنها أسماء أعضاء في حماس. في كل مرة يذكر فيها اسم في المجلس، سوف نتحرى لمعرفة ما إذا كان اسم لعضو حماس. لكنني أود أن أسأله اليوم عما إذا كان مستعدا لإدانة حماس لما ترتكبه من أعمال إرهابية. إنه يتكلم بحماس شديد عن كل شيء، لكننا نود أن نسمع تلك الإدانة موجهة إلى حماس. أهو قادر على القيام بذلك؟ هل السفير الكويتي قادر حتى على قول كلمة ”حماس“؟ نتوقع منه أن يتحلى بالشجاعة الكافية لإدانة حماس هنا اليوم.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. ومع ذلك، وقبل اختتام الجلسة، أود أن أدلي ببضع كلمات.

أولا، أود أن أشكر جميع الذين أعربوا عن دعمهم للرئاسة الروسية للمجلس خلال شهر حزيران/يونيه. ونأمل أن يستمر ذلك الدعم طوال فترة رئاستنا.

ثانيا، أود أن أذكّر بأننا قد أغفلنا في مناقشتنا الإشارة إلى أن ١ حزيران/يونيه هو اليوم الدولي لحماية الأطفال. وإن لمعظمنا أطفالا، وأود أن أهنئ الجميع على هذه العطلة. ونحن جميعا أطفال كبار بصورة أو أخرى، ولذلك فهي عطلة لنا جميعا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.